قطع الغيار المقلدة في الجزائر

أ. تيـــتام دليـــلة

أستاذة مساعدة قسم أ

جامعة سعد دحلب البليدة

ملخص:

يعرف العالم في الآونة الأخيرةبالإضافة إلى التطورات الحاصلة في وسائل الاتصالات الحديثة و وسائل النقل مجموعة من الظواهر السلبية من بينها ظاهرة التقليد التي باتت تعرف بجريمة القرن الواحد و العشرين ، و بعدما كانت الظاهرة في بداياتها تخص قطاع الموضة في الثمانينات امتدت في الآونة الأخيرة إلى جميع القطاعات بدون استثناء.

في الجزائر بدأت الظاهرة في التفشي في التسعينيات بعد تحرير التجارة الخارجية و تشمل كل أصناف المنتجات و لو كانت بدرجات من التفاوت من قطاع إلى آخر، و قطاع غيار السيارات لم يسلمهو الآخر عن مثل هذه الممارسات السلبية و لو كانت بنسبة أقل من القطاعات الأخرى و لكن الخطورة تكمن في مخلّفاتها السلبيةفهي قد يكلف حياة السائق و الراجل معًا من خلال تعريضهم لحوادث المرور.

الكلمات الدالة: التقليد، العلامة التجارية، قطع غيار السيارات، حوادث المرور.

Résumer :

Ces dernières années le monde a connaît en plus de l'évolution des outils de la communication et des moyens detransport une gamme de phénomènes négatifs, y compris la contrefaçon, qui est devenu le crime du XXIe siècle, au début le phénomène à touché l'industrie de la mode dans les années quatre-vingt étendu récemment à tous les secteurs sans exception.

En Algérie la propagation du phénomène acommencé dans les années 90 après la libéralisation du commerce extérieur , et comprend toutes les variétés de produits malgré quellevarie d'un secteur à l'autre, et le secteur automobile n'est pas épargné par ces pratiques négatives malgré qu'il affiche des pourcentage inferieures a ceux des autres secteurs mais le danger réside dans ces séquellesnégatif il pourrait coûter la vie des conducteurs et despiétons ensembles en les exposant à des accidents de la route.

Mots-clés: contrefaçon, la marque commerciale, les pièces de rechanges automobiles, les accidents de la route.

المقدمة:

إن التقليد أو ما يعرف بالغش التجاري آفة اجتاحت العالم بأسره و امتدت إلى جميع القطاعات دون استثناء حتى الحساسة منها حتى أصبح هذا العصر يعرف بعصر الصناعات المقلدة أو المزورة ، و تتكبد الحكومات خسائر فادحة من جراء هذه الآفة أو بعبارة أخرى من التهرب الضريبي للمقلّدين.

و التقليد يمس كل تعدي على حقوق الملكية الصناعية للسلع : كالعلامة التجارية،النموذج ،براءة الاختراع و بلد المنشأ لأن صاحب الحق يسجل عند المصالح الوطنية أو الدولية لحماية سلعته أو إختراعه.

في الجزائر بدأت الظاهرة فيالاستفحال بعد التسعيناتبعد تحرير التجارة الخارجية،حيث تقدر خسارة الاقتصاد الوطني سنويًامن جراءها أكثر من 20 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 236 مليون أورو .

و إذا كانت ظاهرةالتقليد في بعض القطاعات تؤثر سلبًا على جيب المواطن من حيث نوعية المنتوجالمقدم و على أرباح المؤسسات فهيتكتسي خطورة حقيقيةفي قطاعات أخرى أو على أمن و سلامة المستهلكبل قد تكون كارثية و تؤدي إلى الوفاةفي بعض الحالاتكقطاع الدواء، الكهرومنزلي و قطع غيار السيارات الذي سنحاول تناولهبشيء من التفصيل من خلال هذه الورقة.

فما مدىخطورة تقليد العلامات التجارية بالنسبة لقطع غيار السيارات، و ما هو حجم انتشارها في الجزائر ،و ما هي إجراءات الدولة الجزائرية لمحاربة هذه الآفة ؟

1 - مفهوم التقليد:

إن التقليد يخص السلع على عكس القرصنة التي تمس الأعمال الأدبية و الفكرية، و هو إعادة إنتاج أو تصنيع (مطابق أو مشابه) بصفة غير قانونية لحق محمي قانونا .

1.تعريف تقليد العلامة التجارية:

أولا لا بدّ من الإشارة إلى العلامة قبل التعريج إلى التقليد الذي يمسها حيث عرفها المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 03 - 06:" كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي لا سيما الكلمات بما فيها أسماء الأشخاص و الأحرف و الأرقام، الرسومات أو الصور ، الأشكال المميزة للسلع ، و الألوان بمفردهاأو مركبة" و تتمثل الوظيفة الأساسية للعلامة: التمييز بينالسلع و الخدماتالتي يقدمها شخص طبيعي أو معنوي عن سلع و خدمات غيره" .[1]

كما عرّف التقليد من خلال نفس الأمر كما يلي " يعد جنحة تقليد لعلامة *مسجلة* كل عمل يمس بالحقوق الإستئثارية لعلامة قام به الغير خرقا لحقوق صاحب العلامة".[2]

فالتقليد الذي يمس العلامات التجارية هو استعمال غير شرعيلعلامة مشابهة لعلامة مسجلة قانونا من طرف شخص آخر بغرض تضليل المستهلك و إيهامه أن السلعة أصلية.

2 .أسباب تفشي ظاهرة التقليد في العالم:

يرجعانتشار التقليد إلى مجموعة من العوامل أهمها:

أ .ارتفاع معدلات الإنتاج أي كبر حجم الكميات المنتجة في مدة وجيزةنتيجة تطور الماكينات عكس ما كانت عليه في السابق بالإضافة إلى توسع قنوات التوزيع.[3]

ب .العولمة:

أسهمتالعولمة في حدّة تبادل السلع المقلدة بين البلدان خاصة معتطور وسائل النقل و وسائل الاتصالات الحديثة (خاصة الأنترنت)،بالتالي سهولة تمرير هذه السلع إما عن طريق التهريب أو الإستيراد بطريقة غير شرعية و تضليل رجال الجمارك بالتصريحات الكاذبة حول محتوى الحاويات،و البلدان الأوروبية تعاني كثيرًا من هذه الظاهرة خاصة بسبب انتشار المناطق الحرة لديهم .[4]

ج .تطور الجريمة المنضمة:

توجد شبكات كبيرةفي العالم تربطها مصالح مالية و تعمل بطريقة جدّ منضمةلا تعترف بالحدود الجغرافية، أو الديانة ،أو اللغة همها الوحيد نهب أموال الناس مهما اختلفت الوسيلة.[5]

د .انتشار الأسواق الموازية خاصة في الدول النامية و الفقيرة .[6]

ه .انخفاض أسعار السلع المقلّدة:

يعود انخفاض أسعار هذا النوع من السلع إلى كون اليد العاملة المستخدمةفي هذا القطاع رخيصة، بالإضافة إلى أن المواد الأوليةالمستعملة رديئة، و عدم دفعهم للضرائب طبعًا.[7]

و .أسباب أخرى:

- الفراغ القانوني حيث يستغل المخالفين الثغرات الموجودة في القانون مع عدم ردعية العقوبات؛
- نقص الخبرة لدى الأعوان المكلفين بالرقابة، بالإضافة إلى غياب المخابر الكافيةو المتخصصة لذلك ؛
- ضعف القدرة الشرائية للمستهلك يدفع بهللتوجه نحو المنتوج المقلد ؛
- جشع المنتجين /المستوردين لهذا النوع من السلع فهدفهم البحث عن الربح السريع و تجنب مصاريف البحث و التطوير ،و مصاريف الترويج،...إلخ ؛[8]

3 .الآثار السلبية لظاهرة التقليد :

تترتب عن ظاهرة التقليد مهما اختلف القطاععمومًامجموعة من الآثار السلبية لكل منالمستهلك، المؤسسة و على الدولة كما يلي :[9]

أ.بالنسبة للمستهلك :

فلها تأثيرات سلبية على صحتهأهمها الأدوية و مواد التجميل ، و على أمنهخاصة بالنسبة للمواد الكهرومنزليةو قطع الغيار ، مع إهدار المال في سلع غير خاضعة للمعايير المعمول بهاعالميًا.

ب.بالنسبة للمؤسسات :

إن تقليد العلامات التجارية تؤثر سلبًا على صورةالمؤسسةو تتسبب في انخفاض رقم أعمالها ، كما تستوجب دفع تكاليف إضافية في البحث و التطوير لتجنب التقليد،تبعات المتابعات القضائية.

ج.بالنسبة للدولة:

أما الدولة فتتأثر سلبًا من جراء التهرب الضريبي ،نقص معدلات الاستثمار لأن الشركات العالمية تخشى منعدم وجود الحمايةالكافية لعلامتهاالتجارية في تلك البلدان.

4.إحصائيات حول التقليد في العالم:

إن ظاهرة التقليد عالمية و لا تعترف بالحدود الجغرافية، فنجدها في البلدان الفقيرة و الغنية على حدّ سواء و لكن بدرجات متفاوتة،قدّر الخبراء المختصين في دراسة ظاهرة التقليد و على رأسهم المنضمة الفرنسية التي تنشط في مكافحة التقليد UNIFAB أنها تشكل ما بين 5 و 9 ٪من حجم التجارة العالمية كما أنها تتسبب في فقدان حوالي 200000 منصب عمل في السنة .[10]

5 .التقليد في قطاع غيار السيارات:

لا بدّ قبل التوغل في دراسة التقليد الذي يمس قطاع غيار السيارات و أهم خصائصه و مدى خطورته يجب أن نعرج قبل ذلك إلى مفهوم قطع غيار السيارات.

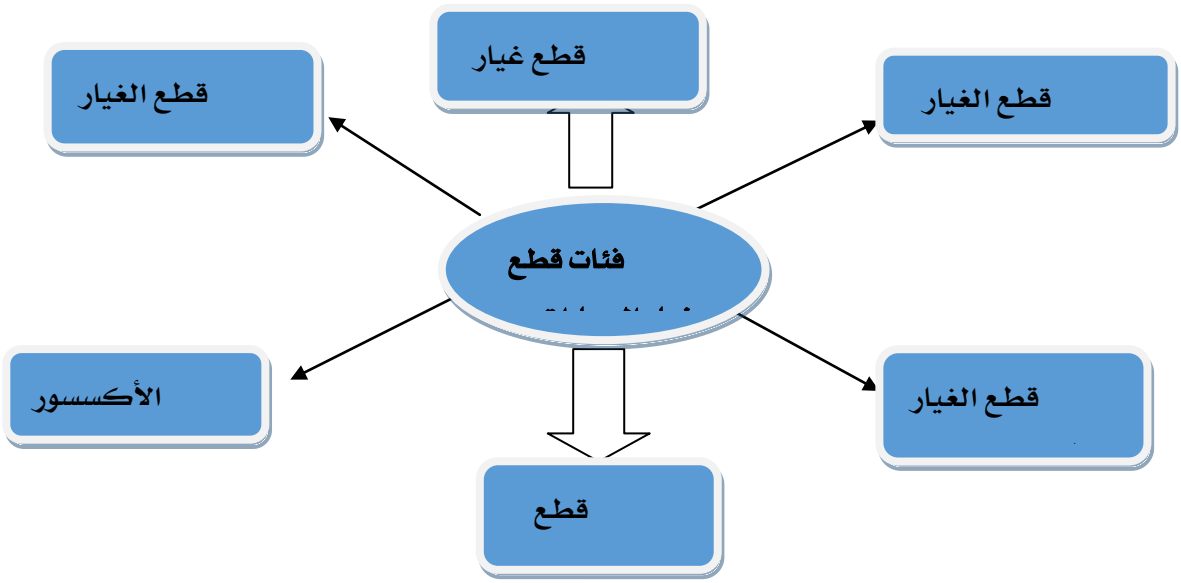
5- 1.مفهوم قطع غيار السيارات:

أولا تعتبر قطعة غيار " كل قطعة موجهة من أجل استبدال الجزء المعيب أو المتدهور فيأي جهازأو أي تركيب"، أما بالنسبة لقطع غيار السياراتفهي كل جزء ضروريمكن تركيبه بداخل أو على المركبةلتعويض أحد مكوناتها ".[11]

5- 1- 1 .مكونات قطاع غيار السيارات:

تتكون قطع غيار السيارات من أجزاء رئيسية : ميكانيكية و إلكترونية و أخرى استهلاكية كالفرامل ،الإضاءة ، المصفاة ،البطاريات،مضاد الصدمات[12]،و أخرى ثانويةكما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم1 :" مكونات قطع غيار السارة"



المصدر: بندر بن نواف الغبين ،ورشة عمل " فرص استثمارية في صناعة قطع غيارا لسيارات"، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية،17 نوفمبر 2012 ،ص2 .

5- 1- 2 .أنواع قطع غيار السيارات:

توجد أربعة أنواعمن قطع غيار السيارات و التي نجدها متداولة في أسواق العالم و هي كالتالي:[13]

أ –قطع غيار السيارت الأصلية:

و هي القطع التي تقوم بصناعتها وكالات السيارات أو تحت إشرافها ، و تكون [14]"من نفس نوعيةالقطع التي تمّ تركيبها عند صناعة السيارة أي بنفس المعايير التي يحدّدها المصنِع" كعلامات Peugeotو Renault.

ب- قطع غيار السيارات التجارية:

هي القطع التي لا يتم الإشراف عنها من قبل وكالات السيارات المصنعة ، و لكن تتمتع بالمواصفات المطلوبة أي مكيفة adaptable يقوم بتوزيعها المصنّعو تحت علامته ، و يسمح لها بالتداول بموافقة السلطات المسؤولةفيما يخص السعر فهي أرخص من السلع الأصلية.

ج- قطع غيار السيارات المقلّدة:

هي قطع لا تخضع للمواصفات و المعايير الدولية المعمول بها ، تصنع بطريقة غير قانونية أي بدون ترخيص في ورش غير صالحة لا للإنتاج و لاللتخزين و بمواد أولية رخيصة و يد عاملة غير مؤهلة بالتالي لا تتوفر فيها شروط الأمان و السلامة و هذا ما يبرر انخفاض أسعارها عن أسعار القطع الأصلية.

5- 2 .إحصائيات حول قطع غيار السيارات المقلدة في العالم:

حجم قطع الغيار السيارات المقلدة :

إن حجم قطع الغيار السيارات المقلدة يختلف من بلد إلى آخر بل حتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى أو حسب المصلحة التي قامت بالحجز ،و لكن غالبية الأمر معظم الحجوزات حوالي 70٪ تقوم بها مصالح الجمارك و هذا في كل بلدان العالم و ليست خاصة بالجزائر و فيما يلي مجموعة من الإحصائيات توضح حجم ا لظاهرة:

- عالميًا يبلغ حجم قطع السيارات المقلدةالمتداولة ما بين 5 و 10 ٪ ، و معظم هذه القطع يتم تصنيعها في آسيا ثم تعبر عبر بيلاروسيا لتباع في الأسواق الأوروبية حيث تعتبر فرنسا الوجهة المفضلة فحوالي 1 من بين 5 منتجات تتوجه إليها ومن تمّ لمجموعة من بلدان أخرى ،كما تسببت هذه الظاهرة في خسارة حوالي 60 مليون أورو بالنسبة لعلامة Peugeot و ما بين 90 إلى 130 مليونلعلامةRenault بالنسبة لأغلب القطع ؛[15]

- بينما فيبلدانالإتحادالأوروبي لوحدها فلقد بلغت النسبة5 ٪ في سنة 2000 لتنتقل إلى 10 أيالضعف في سنة 2008،حيثاحتلت البلدان الأسيوية الصدارة كبلدان المصدر بين 50 إلى 60 ٪كما قدرت ONU أن رقم الأعمال الناتج عن هذه التجارة الغير الشرعية بلغ 12 مليار دولار سنة 2006 ، أما في بعض البلدان العربية فحجم هذه التجارة يتراوح بين 20 و 30 كالمغربمثلا.[16]
- و من بين أنواعالتقليد التي تمس قطع الغيار نجد الغش في بلد المنشأ أو تضليل المستهلك و إيهامهبأن المنتجات جديدة بينما هي قديمة و تعاد تعبئتها و تدويرها ثم توضع فيأغلفة جديدةو ببطاقات تحمل تواريخ مزورة و معلومات مغلوطة، و من الأمثلة على ذلك ما حدث في فرنسامن سنة 2011 أينتمّ حجزحاوياتمشكوك فيهاتحوي قطع غيار قديمة كان المخالفين ينوون توجيههاإلىإفريقيا عبورًا عبر موانئ بلجيكية و هولندية .[17]

5- 3- 1 . تقليد قطع غيار السيارات في الجزائر :

إن الجزائر شأنها شأن العديد من الدول في العالم و خاصة الدول النامية منها تعاني من ظاهرة تقليد قطع غيار السيارات، حيث وصل حجمها حسب الخبراء 50٪سنة 2007 من مجموع القطع المتداولة في السوق أغلبها متأتية من الصين و أوروبا الشرقية.[18]

5- 3- 1- 1 .الأسباب الرئيسية لانتشار تجارة قطع الغيار المقلدة في الجزائر:

توجد مجموعة من العوامل الرئيسية التي أسهمت في انتشار التقليد بقطاع قطع غيار السيارات أهمها :

- منح سجلات تجارية لأشخاص لا يمتون بصلة إلى القطاع و ليسو من ذوي الاختصاص و الجدول الموالي يوضح عدد المستوردين:

الجدول رقم 1 :إحصائيات متعلقة بسوق قطع غيار السيارات في الجزائر على غاية 2009.12.31

النوع	العدد	النسبة حسب الفئة التي ينتمون إليها	كمية القطع المستوردة 2009
مستوردين	9 913	32	43.700
تجار الجملة	2 309	4	
تجار التجزئة	26 685	4	

المصدر من إعداد الباحثة استنادًا إلى: كلمة معالي وزير التجارة بمناسبةاليوم الدراسي و الإعلام حول قطع غيار السيارات" من تنظيم مديرية التجارة لولاية الجزائر، الأوراسي، يوم 17 فيفري201 ،ص ص :3- 4 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مستوردين القطاع يمثل نسبة معتبرة كما أن حجم القطع لا يستهان به بالتالي يستلزم على الدولة مراجعة الشروط الواجب توفرهافيهم ؛

- عدم وجود مراقبة كافية و دقيقة لمثل هذا النوع من السلع؛
- عدم وجود مخابر متخصصة للمراقبة التقنية للقطع؛
- عدم اشتراطاحترام المعايير للسلع الداخلة للوطن؛
- عدم وجود متخصصين في ميدان التصليحréparateurs ؛
- نقص في الجانب القانوني و عدم وجود عقوبات ردعية للمخالفين .[19]

بالإضافة إلىهذه المجموعة توجدعوامل أخرى :

- انخفاض أسعار قطع الغيار المقلدة مقارنة بالقطع الأصلية و خاصة أن أغلبية الجزائيين يعانون من انخفاض القدرة الشرائية فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فمتوسط الأجر بالنسبةلبعض القطاعات لا يتعدى 354 20 (قطاع الصحة) للأعوان المطبقين مقابل226 105 كأعلى أجر بالنسبة للإطارات التي تنتمي لقطاع الصناعة [20] بينما توجد فئات أخرى خاصة العمال المؤقتين فيتقاضون أجوراًأدنى من الأجر القاعدي (18000 دج)؛
- كثرة الوسطاء بين المنتج و المستهلك؛
- قدم عمر السيارات التي تنتمي للحظيرة الجزائرية كما يبينه الجدول في الأسفل [21] :

الجدول رقم 2 : "توزيع حظيرة السيارات في الجزائر حسب العمرإلى نهاية2012"

الفئة العمرية	أقل من 5 سنوات	5- 9	10- 14	15- 19	أكثر من 20 سنة	المجموع
العدد	980 090	813 052	210 527	221 775	2 587 113	4 812 555
النسبة ٪	20,37	16,89	4,37	4,61	53,76	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاهكبر حجم الحظيرة تقارب 5 ملايين سيارة ، كما أن نسبة كبيرة من السيارات تقارب 54٪ تفوق 20 عمرهاسنةمما يجعلها عرضة للتعطلات و هذاما يبرر الطلب الكبير على قطع الغيار، و سنحاول فيما يليالمقارنة بين الحظيرة الوطنية و بعض البلدان العربية حتى نتعرف على تموقعنا :

الجدول رقم 3: " إحصائيات حول حظيرة السيارات لدىبعض البلدان الخليجية لسنة 2011"

البلد	السعودية	الإمارات	عمان
عدد المركبات بالمليون	8,30	2 ,15	0,85
معدل عمر السيارات	7-6	6-5	10 سنوات أو أقل

المصدر: بندر بن نواف الغبين،مرجع سبق ذكره،ص 4 .

عندما نقارن بين الجدولين نلاحظ أن عمر السيارات بالنسبة للسعودية و الإمارات مقبول جدًا فهي حديثة مقارنة مع عمّان و الجزائر و لكن حسب الحظيرة الوطنية فنسبة كبيرة من السيارات يفوق عمرها 20 سنة فهذا يرجع إلى المستوى المعيشي للأفراد بالدرجة الأولى.

5- 3- 2 .إحصائيات حولقطع الغيار المقلدة في الجزائر:

حسب الإحصائيات الرسمية التي توضح عدد الحجوزات التي قامت بها المصالح العمومية المكلفة بمراقبة السوق الجزائرية و على رأسهم الجمارك و مصالح الأمن فإن الوضعية في الجزائر في تناقص خاصة مع الإجراء الذي اتخذته الدولة لمحاربة الظاهرة بداية من سنة2009 :

5- 3- 2- 1 **:الحجوزات من قبل الجمارك:**

الجدول الموالي يوضح تطور الحجوزات بين 2007 إلى غاية 2013 :

الجدول رقم 4 : " قطع الغيار المحجوزة من قبل الجمارك الجزائرية ما بين 2006 و 2013"

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة٪	,1962	12 ,25	10,24	0,12	-	-	0,38	_

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض قيمة قطع الغيار المقلدة المحجوزة من ضمن مجموع السلع الكلية المحجوزة من سنة 2006 إلى غاية 2009بقيم جدّ مهمة و لم تقوم مصالح الجمارك بحجز القطع في 2010 و 2011 على التوالي ،ثم معاودة الظهور في سنة 2012 لكن النسبة كانت جدّ ضعيفة أما في 2013 فنلاحظ انعدامها .

5- 3- 2- 2 . **الحجوزات من قبل الشرطة:**

إن مديرية الأمن الوطني تسهم هي الأخرى في محاربة التقليد و الإحصائيات الموالية توضح ذللك:

الجدول رقم 5 :الحجوزات من قطع الغيار المقلدة من قبل الشرطة بين 2007 و 2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الثلاثي الأول 2013
عـــــــدد القطع	4747	8399	1136	4071	274	66	_
النسبة ٪	2, 33	5,25	1,03	3,06	0,73	0,20	-

المصدر:من إعداد الباحثة استنادًا إلى:مداخلة ممثل مديرية الأمن الوطني، خلال الملتقى الوطني حول "مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية"، المقام بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية و المديرية العامة للأمن الوطني ، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة،ص 17.

- ✓ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في2007 كانت نسبة القطع المقلدة المحجوزة تمثل 2 ٪ من مجموع الحجوزاتثمتضاعفتفي 2008 لتنخفض من جديد في 2009 ، لكن عكس الجمارك فلقد سجلت المصلحة حجزًا للقطع خلال 2010 و 2011 ،رغم أن الجمارك هي المسئولة على منع دخول السلع المقلدة عبر الحدود البرية و الجوية بينما الشرطة فتنشط داخل التراب الوطني فقط بالتالي يوجد تسريب لمثل هذه القطع إما من خلال التهريب أو الإستيراد الغير شرعي و يمكن تبريره من خلال نقطتين أساسيتين فحسب تصريحات السيدة غضبان فضيلة نائبة مدير بمصلحةالتقليد بمصلحة الجماركأن ❖ :
- ✓ الجمارك ليس لديها الأدوات الكافية للمراقبة و على رأسهم جهاز السكانير فعلى مستوى ميناء الجزائر يوجد جهاز واحد فقط؛
- ✓ عدم اهتمام أصحاب العلامات بالتصريح ضد المقلدين فقلة قليلة من المؤسسات التي تقوم بذلككما هو الحال بالنسبة BCR و CONDOR هذا ما ينقص من التعاون مع الجمارك و بالتالي الكشف عن السلع المقلدة .

5- 3- 2- 2 .الحجوزات حسب العلامة و بلد المنشأ:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على العلامات التي تمّ حجزها و كذا مصدرها:

الجدول رقم6 :علامات قطع الغيار المقلدة المحجوزة من قبل الجمارك الجزائرية لسنة 2012

مكـــــان الحجز	العلامة	الكمية	بلـــد المصدر
مينـــــاء الجزائر	PEUGEOT	800	الصين
مينـــــاء	PEUGEOT	350	الصين

الجزائر			
ميناء الجزائر	BOSH	3600	الهند
ميناء الجزائر	RENAULT	1500	تركيا

المصدر :مديرية الجمارك.

حسب ماجاء في الجدول أعلاه نجد أنعلامات معروفة قدتعرضت للتقليد في الجزائر لسنة 2012 ، بالنسبة لبلد المنشأ فتتصدر الهند القائمة من حيث الكمية المحجوزة متبوعة بتركيا ثم الصين و هذه الأخيرة تعتبر مصدرًا لغالبية السلع المقلدة الواردة إلى الجزائر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم7 : "تطور نسبة الحجوزاتمن السلع المقلدةالواردة من دولة الصين "

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	45.71	,28 **64**	72 ,72	94,04	78,97	49.93	,33**33**

المصدر:مديرية الجمارك.

نلاحظ حسب ما ورد من خلال هذا الجدول أن الصين سجلت نسبًا كبيرة من حيث قيمة الحجوزات و قد تولت الصدارة في الفترة الممتدة بين2007 و 2012،أما في 2013 فقد تراجعت الصين قليلاً و ظهرت تركيا كقطب جديد فحسب إحصائيات مديرية الجمارك دائمًا فقد سجلت نسبة 46,66٪مقابل 33 ٪للصين كما يوضحه الجدول أعلاه.

6 .إستراتيجية الدولة الجزائرية في محاربة تقليد قطع الغيار في الجزائر:

تحاول الحكومة الجزائرية و من خلال الترسانة القانونية على معاقبة المخالفين مع الاعتماد على مصالحها العمومية في مراقبة التراب الوطني و منع دخول السلع المقلدة إليه :

6- 1 .العقوبات الخاصة بتقليد العلامة التجارية في الجزائر:

يتعرض مرتكب جنحة التقليد إلى عقوبة الحبس تتراوح بين(6) أشهر إلى سنتين و بغرامة من (2.500.000,00 دج)إلى (10.000.000,00 دج)أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط مع:

- الغلق المؤقت أو النهائي للمؤسسة؛
- مصادرة الأشياء و الوسائل و الأدوات التي استعملت في المخالفة؛
- إتلاف الأشياء محل المخالفة .[22]

من خلال العقوبات المسلطة نلاحظ أن المشرع الجزائري اعتبر التقليد جنحة بدون التمييز بين قطاع و آخر رغم أنه كما ذكرنا آنفًا بعض القطاعات أكثر خطورة من الأخرى.

6- 2 . دور المصالح العمومية في التصدي للظاهرة:

- ✓ مصلحة الجمارك أنشأت مصلحة خاصة بالتقليد و هذا منذ سنة 2008 تتدخل بطريقتين إما عند الطلب يتمتقديمه من قبل صاحب العلامة أو ممثله لتقوم بتحرير إنذار و المراقبةعلى مستوى الحدود (الموانئ،المطارات،...) و لصاحب الحق 10 أيام لرفع دعوى قضائية و إلا فإن الجمارك ترفع اليد عن السلع المحتجزةو هي الطريقة الأكثر استعمالاً أما الطريقة الأخرى و هي التدخل المباشر عنداشتباه أعوان الجماركحول سلع معينة خاصة التي تشكل خطورة على صحة المستهلك؛[23]

- ✓ أما الدرك والشرطة فمن خلال الضبطية القضائية لديهم فتتدخلانإما تلقائيا أو بناءا على الشكاوى و البلاغات الواردة من المعنيين، و لهذا الشأن قامت المديرية العامة للأمن الوطني مؤخرابإنشاء فرقة مركزية على مستوى أمن ولاية الجزائر مكلفة بمحاربة التقليد الصناعي في انتظار تعميم هذا النوع من الهيئات البوليسية على مستوى باقي الولايات[24] ؛
- ✓ المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية و هو مكلف بتوفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية و كذا ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة من خلال تسجيل علاماتهمو بالتالي تحقيق الحماية؛[25]
- ✓ أماوزارة التجارة فمن خلال مديرية المراقبة و قمع الغش فتسعىالمديرية بتطبيق إجراءات صارمة ضد التقليد،خاصة بالنسبة لقطع الغيارو مرت عبر مراحل أهمها:

1. منذ سنة2007يتم إخضاع كل حمولات قطع غيار السيارات المستوردة على غرار كل المنتوجات الصناعية الأخرى لمراقبة المطابقة على الحدود قبل جمركتهامع مراقبة الوثائق لمعرفة: هوية مستوردي القطع،بلد المنشأ، الوسم و على أن يكون هذا الأخير باللغة العربية؛
2. أما في 2009 فتم من خلالها إصدار أمرًا يمنع دخول قطع الغيار التي لا تحمل اسما تجارياً أو علامة تجارية ؛

وضع بنك للمعلومات لتحديد مصادر البلدان المصنعة والمصدرة وطبيعة قطع الغيار الموردة نحو الجزائ ، فكانت النتائج إيجابية حيث تم منع سنة 2009 دخول2.550طن من قطع غيار السيارات بقيمة 10 مليون دولار." ؛[26]

7 .الآثار السلبية الناتجة عن استخدام قطع غيار السيارات المقلّدة في الجزائر:

توجد عدة آثار سلبية يتكبدها المستهلك على الخصوص و كذا المؤسسات المصنعة و وكالات السيارات من جراء تقليد علامتهم التجارية أهمها:

7- 1.بالنسبة للمؤسسات و الدولة:

- نقص الموارد المالية للخزينة العمومية من جراء التهرب الضريبي؛

- تتسبب في منافسة غير شرعية للمؤسسات و بالتالي تنقص من الاستثمار المحلي و الأجنبي؛[27]

7- 2 .بالنسبة لمستعملي الطريق:

إن قطع غيارالسيارات المقلدة تكون في الغالب ذات نوعية رديئةفتتسبب في آثار سلبية على السائق بل على مستعملي الطريق عمومًا و تتفاوت الخطورة من قطعة إلى أخرى خاصة القطع الرئيسية في المركبة كالفرامل،المحرك،الإنارة... إلخأهمها:

- المشاكل التقنية ؛
- الأعطاب المتكررة؛
- من حيث حوادث المرور : فالجزائرتحتل المرتبة الأولى عربيًا و تملك أكبر أسطول سيارات 5 ملايين سيارةفي إفريقيا بعد جمهورية جنوب إفريقيا و المرتبة الثانية عربيًا بعد السعودية [28]، كما تدل الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق لحوادث المرور بالنسبة للفترة مابين سنة 2003 و سنة 2011 أنّ الحوادث المرورية التي تحدث بمعدل سنوي أكثر من 38ألف حادث تخلف سنويا ما معدله 4120 قتيل، و أكثر من 60 ألف جريح، وحوالي 3000 معاق حركيا إعاقة دائمة و أغلبهم من فئة الشباب ، و الجدول الموالي يوضح أسباب الحوادث: [29]

الجدول رقم 8: " أسباب حوادث المرور في الجزائر بين سنتي 2011 و 2012 "

السبب	النسبة٪
العنصر البشري	95,50
المركبة	2,24
المحيط	2,26

المصدر مديرية الأمن الوطني.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العنصر البشري يتصدر قائمة أسباب حوادث المرور في الجزائر ، و تتقاسم المركبة و المحيط نفس النسبة 2 ٪ فقط ، و لكن لا يجب أن يستهان بها فالنتيجة وخيمة و هي حياة البشر أو الإعاقة في أخف الأضرار كما أن تكلفتها باهضة و تقع على عاتق الدولة ، بالتالي نستنتج من خلال ما ورد ذكرهأن الجزائر تمتلك حظيرة سيارات كبيرة و لكن لم يوافقها تشييد للطرق مما يخلق ازدحامًا يشاهد يوميًا يؤثر سلبًا على السائقين و يثير الغضب لديهم .

الخلاصة:

إنظاهرة التقليد عمومًا تخلِف نتائج سلبية على اقتصاديات الدول،المؤسسات وعلى الحلقة الأساسية في أي عملية بيع و هو المستهلك، و لكن ما يترتب عنها تختلف من قطاع إلى قطاع فتقليد الدواء لا يكون له نفس الأثر كتقليد الألبسة أو الحقائب مثلاً فالأول يؤثر بصفة مباشرة على صحة و سلامة المريض بل على حياته في بعض الأحيان.

و التقليد الذي يمس قطع غيار السيارات نتائجه قد تكونجدّ وخيمةهو الآخر فقد تكلف حياة الفرد ، و الدولة الجزائرية و منذ 2009 شنت حربًا شعواء ضدّ مستوردي قطع الغيار و وضعت شروطًاتنظم هذا السوق، و لكن رغم ذلك لا زالت القطع متداولة و يعرضها باعة القطع على المشتري على أنها قطعًا من الاختيار الثاني بالإضافة إلى القطع الأصلية و هي تدخل البلاد خاصة عبر الحدود من طرف المهربين.

و أخيرًا يمكن القول أن قضية التقليد تمس الجميع و لا تستثني أي فئة عن الأخرى:

- فعلى الدولة محاربتها من خلال تشديد العقوبة على المخالفين و تجريمهم خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يمارسونها كمهنة ،و توحيد الصفوف بين مصالح و العمل كجبهة واحدة لمحاربة هذه الآفة عكس ما يحدث الآن فالكل يعمل بطريقة منفردة ؛

- و على المؤسساتالتصريح في حالة تقليد علامتهم للمصالح المسؤولة كالأمن و الجمارك و القيام بإعلام المواطنينبخصائص المنتج الأصلي حتى يتمكنوا من تفرقته عن المقلّد ؛
- تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك الجهة المغيبة فهي لا تقوم بدورها كما يجب في الجزائر و ذلك من خلال ندواتللتوعية و التحسيس و التركيز على وسائل الإعلام خاصة المرئية منها؛
- أما المستهلك فمن خلال تحريه لمكان شراء القطع و كذا عدم التركيز على عنصر السعرو الاستهانة بنوعية المنتج المطلوبة خاصة في مثلهذا النوع من السلعة التي تعني أمنه و سلامته.

المراجع باللغة العربية:

1 .بندر بن نواف الغبين ،ورشة عمل " فرص استثمارية في صناعة قطع غيارا لسيارات"، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية،17 نوفمبر 2012.

2 . جمعية حماية المستهلك ، العدد 24 " البضائع المقلدة" ،الرياض المملكة العربية السعودية، 1430هـ .

3 .حسن مبارك طالب،ورقة مقدمة في إطار ندوة"معايير الأمن و السلامةللطرق الطويلة"،المنعقدة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بقطر في 2012.1.30 ،ص ص :11- 12 .

4 . عمار طهرات و بلقاسم امحمد،"انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد- الجزائر نموذجًا المحملة من الموقع:www.iasj.net. في 16 .3. 2013

5 .عمر شتيوي،" خرق قوانين الملكية الفكرية ضرر حقيقي على المستهلك"،المحمّلة من الموقع: Http: //173.192.107.127/jaifer/ workshop/6.PPT. في 2011/5/29.

6 .سفيان فريش، « دور وزارة التجارة في محاربة التقليد » ،ضمن فعالياتالمؤتمر الذي أقمته المديرية العامة للرقابة الاقتصادية و قمع الغش التابعة لوزارة التجارة ، انعقدفي ولاية برج بوعريريج، بتاريخ 20 ديسمبر .2010

7 .صباغ محمد،"حماية الملكية الصناعية"، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، المديرية العامة للأمن الوطني ، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة.

8 .التقرير الختامي للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير (الأردن،تونس،المغرب،مصر)،"دراسة حول قع غيار السيارات " ، سنة 2008 ،ص 49 موقع المستهلك العربي،"الفرق بين قطع غيار السيارات لأصلية و التجارية و المقلدة"، الرابط: www.arbcon.net/frequently-asked-questions.htm" المحملة بتاريخ 2014/5/31.

9 . شافعي بشير،"جرم تقليد العلامة التجارية"،في إطار مؤتمر الذي أقمته مديرية التجارة لبرج بوعريريج،2010 مداخلة ممثل مديرية 10 .الأمن الوطني، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، المديرية العامة للأمن الوطني ، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة،ص .17

11 .سعد الدين بوطبال،" سمات الشخصية وأثرها على ارتكاب المخالفات المرورية لدى السائقين"، مجلة الدراسات والبحوث ا،لاجتماعية -جامعة الوادي العدد الرابع -جانفي 2014.

المراجع باللغة الفرنسية:

Andy Hyeans, article sur« la contrefaçon dans le monde : entre danger, profits et perspectives », télécharger de site :http://www.inhesj-fr/fichiers/ondrp/contibution/07-hyears.pdf le 29/5/2011,p 41.

[2] Bethsabée Langlois, « Spécial contrefaçon »,, cahier du « Monde » du 30 juillet 2008 n° 19753 ,supplément les cahiers de la compétitivité , édité par l'Agence Média Thème en partenariat avec le ministère du Budget, 2008,paris 1.

.3 Document emis par l'UNIFAB ,télécgarger via le site :www.unifab.com le 16/3/2013.

.[4] Jérémy Lachartre, «La mondialisation de l'économie et la contrefaçon : le cas de l'Union européenne»,télécharger de site : http://www.herodote.org/IMG/pdf/Lachartre.pdf le 29/5/2013.

5/Hakim Benoui, la revue Economia, «Quand la pièce Taiwan dicte sa loi », Revue Algérienne de l'économie et de la finance, n°5, Edition RCM Algérie, novembre 2007

5.Fanjeau Laureet Ouyang Renyi, « La contrefaçon en Asie :Etude ce l'impact de préjudice commerciale et financier », ESGCI- M1IMCO 1 , 22 Janvier 2011, pp11,36,41 / 6/MedSayad ,« la contrefaçon dans le domaine la pièce de rechange ,un fléau a combattre »,revuMutation ,n° 28 ,édité par la chambre de commerce et l'industrie, Algérie, juin 1999,p58.

[7/] http://commentjevoislemonde.blogs.nouvelobs.com/economie-solidaire-justice-equite le 31/5/12.

[8/] véronique crouzyRevu jurisprudence automobile Dossier " La pièce de rechange dans tous ses états ",n°810septembre 2009, pp16-17.

[9/]Rapport « l'impact de la contrefaçon vu par les entreprises française »,unifab,2010,p44.

[10/] Rapport emis par la ondation WAITO, « Le crime contrefaçon-un enjeu major- « »,2011,p334

11., rapportONS des salaires, année 2012.

[12/]Yacine SEGHIR , Revu la Mission Economique-UBIFRANCE, «Le secteur automobile en Algérie », Ambassade de France enAlgérie , août 2 0 0 9

[1]صباغ محمد،"حماية الملكية الصناعية"، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، المديرية العامة للأمن الوطني ، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة،ص 23.

[2]المادة رقم 26 من الأمر رقم 03 - 06،المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالعلامات التجارية.

[3] Bethsabée Langlois, **« Spécial contrefaçon »,** cahier du « Monde » du 30 juillet 2008 n° 19753 ,supplément les cahiers de la compétitivité , édité par l'Agence Média Thème en partenariat avec le ministère du Budget, 2008,paris 1.

[4] Jérémy Lachartre, «**La mondialisation de l'économie et la contrefaçon : le cas de l'Union européenne** »,télécharger de site : http://www.herodote.org/IMG/pdf/Lachartre.pdf le 29/5/2013.

[5] Andy Hyeans, article sur « la contrefaçon dans le monde : entre danger, profits et perspectives », télécharger de site :http://www.inhesj-fr/fichiers/ondrp/contibution/07-hyears.pdf le 29/5/2011,p 41.

[6] http://commentjevoislemonde.blogs.nouvelobs.com/economie-solidaire-justice-equite le 31/5/12.

[7]عمر شتيوي،" خرق قوانين الملكية الفكرية ضرر حقيقي على المستهلك"،المحمّل من الموقع :
Http: //173.192.107.127/jaifer/ workshop/6.PPT. في 2011/5/29.

[8] سفيان فريش، « دور وزارة التجارة في محاربة التقليد » ،ضمن فعاليات المؤتمر الذي أقمته المديرية العامة للرقابة الاقتصادية و قمع الغش التابعة لوزارة التجارة ، انعقد في ولاية برج بوعريريج، بتاريخ 20 ديسمبر 2010 ،ص6 .

[9] مجلة جمعية حماية المستهلك ، العدد 24 " البضائع المقلدة" ،الرياض المملكة العربية السعودية، 1430 هـ ،ص ص :25- 26 .

[10] Document emis par l'UNIFAB ,télécharger de site :www.unifab.com le 16/3/2013.

[11] véronique crouzy Revu jurisprudence automobile Dossier " La pièce de rechange dans tous ses états ", n°810 septembre 2009, pp16-17.

[12]التقرير الختامي للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير (الأردن،تونس،المغرب،مصر)،"دراسة حول قع غيار السيارات " ، سنة 2008 ،ص 49 .

[13]Véronique crouzy ,OP tic cité, p5.

[14] موقع المستهلك العربي،"الفرق بين قطع غيار السيارات لأصلية و التجارية و المقلدة"، الرابط: www.arbcon.net/frequently-asked-questions.htm" المحملة بتاريخ 2014/5/31.

[15] Fanjeau Laure et Ouyang Renyi, « La contrefaçon en Asie :Etude ce l'impact de préjudice commerciale et financier », ESGCI- M1IMCO 1 , 22 Janvier 2011, pp11,36,41 et 43.

[16]Rapport « l'impact de la contrefaçon vu par les entreprises française »,par UNIFAB, avril 2010,p44.

[17] Rapport émis par la fondation WAITO, « Le crime contrefaçon-un enjeu major- »,2011,p334

[18] Yacine SEGHIR , Revu la Mission Economique-UBIFRANCE, « Le secteur automobile en Algérie », Ambassade
de France en Algérie , août 2 0 0 9, p2.

[19]Med Sayad , « la contrefaçon dans le domaine la pièce de rechange ,un fléau a combattre »,revu Mutation ,n° 28 ,édité par la chambre de commerce et l'industrie, Algérie, juin 1999,p58.

[20] rapport Ons, des salaires, année 2012.

[21] Hakim Benoui, la revue Economia, «Quand la pièce Taiwan dicte sa loi », Revue Algérienne de l'économie et de la finance, n°5, Edition RCM Algérie, novembre 2007, pp 33-35.

[22] المادة 32 من الأمر رقم 03 - 06،المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالعلامات التجارية.

[23] عمار طهرات و بلقاسم امحمد،"انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصورالتشريعات على محاربة ظاهرة التقليد- الجزائر نموذجًا- ،المحمل من الموقع www.iasj.net في 16 .3.2013

[24] شافعي بشير،"جرم تقليد العلامة التجارية"،في إطار مؤتمر الذي أقمته مديرية التجارة لبرج بوعريريج،2010،ص 24 .

[25] محمد صباغ،"حماية الملكية الصناعية في الجزائر"، القيت في اطار الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع غير المشروعة و جرائم الملكية الفكرية خلال يومي 7و8 ماي 2013 بالمعهد الوطني للشرطة الجنائية بالسحاولة،ص 5 .

[26]كلمة معالي وزير التجارة بمناسبة اليوم الدراسي و الإعلام حول قطع غيار،مرجع سبق ذكره، ص ص :5- 6 .

[27] Hakim Benoui,op tic cité p33.

[28] أحسن مبارك طالب،ورقة مقدمة في إطار ندوة"معايير الأمن و السلامة للطرق الطويلة"،المنعقدة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بقطر في 2012.1.30 ،ص ص :11- 12 .

[29] سعد الدين بوطبال،" سمات الشخصية وأثرها على ارتكاب المخالفات المرورية لدى السائقين"، مجلة الد ا رسات والبحوث ا،لاجتماعية -جامعة الوادي العدد الرابع -جانفي1024 ،ص 152 .